الفصل الخامس

وضع منظمة التحرير في المؤتمرات والمنظمات الدولية

الفصل الخامس

وضع منظمة التحرير فى المؤتمرات والمنظمات الدولية

نشأت منظمة التحرير منذ البداية كمنظمة سياسية فى مايو ١٩٦٤ عقب اجتماع المؤتمر الوطنى الفلسطينى فى القدس الشرقية ، وظلت كذلك حتى الآن ، بينما انشأت جيش التحرير الفلسطينى ، وبدأت أنشطتها العسكرية منذ يناير ١٩٦٥ .

أما على المستوى الدبلوماسى فقد اتسعت أنشطتها منذ نشأتها لتغطى عددا كبيرا من المؤتمرات والمنظمات الدولية .

المبحث الأول

دعوة المنظمة الى المؤتمرات الدولية

بادر المؤتمر الوطني باخطار الامين العام للامم المتحدة بقيام منظمة التحرير وطالب بتمثيلها للشعب الفلسطيني في المسائل التي تهمه (١) . ومثلت اللجنة التنفيذية للمنظمة الفلسطينيين في القمة العربية الثانية في الاسكندرية في سبتمبر ١٩٦٤ ، ثم في مؤتمر الدول غير المنحازة في اكتوبر ١٩٦٤ في القاهرة (٢) .

وبعد حرب ١٩٧٣ ارتفع نجم المنظمة ، فحضرت مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز في الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣ الذي اعترف بها كممثل شرعي وحيد لكل الفلسطينيين (٣) .

وكان المؤتمر الخامس لتضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية المنعقد في القاهرة في يناير ١٩٧٢ قد اعترف بالمنظمة بهذه الصفة أيضا ، وكذلك اعترف مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية في يونيو ١٩٧٤ بالمنظمة وبأنها الممثل الشرعي والوحيد بقراره رقم ٣٣٢ (٤) .

ونلاحظ في هذا الصدد أن بيانا مشتركا أصدرته مصر والأردن في الاسكندرية في يوليو ١٩٧٤ ذكر أن المنظمة تمثل كافة الفلسطينيين عدا سكان الضفة الغربية (٥) ، ثم اتفقت المنظمة والأردن في ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤ أي قبيل قمة الرباط على أن المنظمة تكون مسئولة عن أي أراض فلسطينية محتلة يتم تحريرها ويقصد بذلك الضفة وغزة (٦) .

وقد لقيت القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير مساندة قوية من الدول الافروآسيوية ودول عدم الانحياز في جميع المحافل . ففي المؤتمر الثاني للدول غير المنحازة المنعقد في القاهرة في أكتوبر ١٩٦٤ طالبت تلك الدول « بالاستعادة الكاملة لكافة حقوق الشعب العربي في فلسطين الى ديارهم وحقه الثابت في تقرير المصير (٧) .

كذلك فى المؤتمر المنعقد فى لوزاكا فى سبتمبر ١٩٧٠ ، ومؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة فى جورج تاون فى أغسطس ١٩٧٢ ، وفى مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية فى مقديشيو فى يونيو ١٩٧٤ أكد المجتمعون ممارسة الشعب الفلسطينى فى ممارسة حقه فى تقرير مصيره والاعتراف بحقوقه الوطنية (٨) .

وأصدرت القمة الافريقية التاسعة القرار رقم ٣/ج باعتبار حركات التحرر ممثلة لشعوبها بدلا من وضعها السابق كمراقبين . وطالب وزراء خارجية الدول الافريقية فى أديس أبابا فى فبراير ١٩٧٥ بمنح منظمة التحرير مساعدة مالية . بل أن دعم الأفارقة للقضية العربية كان سابقا على قيام منظمة التحرير اذ أكد ذلك المؤتمر الأول للدول الافريقية المستقلة فى أكرا فى أبريل ١٩٥٨ . وفى مؤتمر كازابلانكا «يناير ١٩٦١ » انضمت بعض الدول الافريقية فى اتخاذ اجراءات مناهضة لاسرائيل (٩) .

وقد أكدت قمة عدم الانحياز الثالثة فى الجزائر ١٩٧٣ ، وكذلك القمة الرابعة على أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى وحق هذا الشعب فى تقرير مصيره وفى الاشتراك فى أية تسوية سياسية للمشكلة ، بينما طالب الرئيس السادات فى كلمته أمام الجمعية العامة فى ١٩٧٥/١٠/٢٩ بدعوة المنظمة الى الاشتراك فى محادثات السلام (١٠) .

وكان منح المنظمة مقعد المراقب فى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ تتويجا لبروز المنظمة فى أروقة الأمم المتحدة فى مناسبات عدة سابقة بشكل جزئى ومتفرق ، وسوف نشير الى ذلك وبعض هذه المناسبات أيضا فى الفصل التالى .

فقد دعت الجمعية العامة بقرارها رقم ١٠٤ لعام ١٩٤٧ اللجنة العربية العليا فى فلسطين لحضور مناقشات اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، ولكنها رفضت الدعوة (١١) . وفى ١٩٦٥/١٠/١٥ طلبت ١٣ دولة عربية فى الأمم المتحدة من رئيس اللجنة السياسية الخاصة أن يسمح بأن يحضر وفد منظمة التحرير مناقشات اللجنة وأن يقدم وجهة نظره حول مشكلة اللاجئين ، وتلا ذلك الطلب فى ١٩٦٥/١٠/١٨ رسالة بعث

بها وفد المنظمة الى اللجنة بنفس الخصوص ، وبالفعل أعدت كوستاريكا والسلفادور مشروع يسمح لوفد المنظمة بحضور اجتماعات اللجنة وتقديم بيان ، دون أن تعترف اللجنة رسميا بالمنظمة (١٢) .

وفى ١٩٦٥/١٠/٢٧ قبلت اللجنة طلب رئيس وفد المنظمة بناء على اقتراح هندوراس (١٣) .

وتمكنت المنظمة من الاشتراك فى مؤتمر الأمم المتحدة الذى أقر اتفاقية تمثيل الدول لدى المنظمات الدولية العالمية عام ١٩٧٥ ، وذلك بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٧٥/٣٢٤٧ ، كما طالب البيان الختامى لذلك المؤتمر أن تقوم الجمعية العامة بالنظر فى مسألة منح وضع المراقب(١٤)

وحتى قبل عام ١٩٧٥ ، دعيت المنظمة كجماعة مراقبة لحضور مؤتمرات العديد من الوكالات المتخصصة ، وهى اتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٧٣ ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر حيث دعيت المنظمة لحضور المؤتمر الدبلوماسى لتأكيد وتطوير القانون الدولى الانسانى « ٧٤ — ١٩٧٧ » ، واجتماع الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية مايو ١٩٧٤ ، والمؤتمر السابع عشر لاتحاد البريد العالمى فى لوزان « مايو — يوليو ١٩٧٤ » ، كما دعيت المنظمة لحضور مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار « ٧٣ — ١٩٨٢ » ، المؤتمر العالمى للسكان « أغسطس ١٩٧٤ » الاجتماع السنوى لمنظمة الطيران المدنى الدولية « ١٩٧٤ » ، اجتماع لجنة الصليب الاحمر للخبراء الحكوميين حول الاسلحة المسببة للآلام غير الضرورية ، ومؤتمر اليونسكو والفاو ، وفى كل هذه المؤتمرات ، كان اشتراك المنظمة بمثابة اعتراف أكيد بها حتى وفقا للمصادر الصهيونية (١٥) وان حاولت فى بعض الاحيان أن تخفف من الاعتراف بهذه النتيجة ، وذلك بمحاولة التمييز بين الاعتراف بالمنظمة كمشارك Participart وبين الاعتراف بها من الوجهة التنظيمية بوصفها مراقبا (١٦) . ولا فرق لدينا بين الوضعين من حيث أن السبب فى دعوة المنظمة كمشارك او كمراقب هو نفسه ، ونعنى به اعتراف تلك الجهات الداعية بالمنظمة بوصفها ممثلا للشعب الفلسطينى وبأن تمثيل هذا الشعب فى هذه المحافل ضرورى ، وان المنظمة لها من مظاهر الشخصية الدولية ما يجعلها أهلا لهذا الدور .

وتعترف المصادر الصهيونية الى حد كبير بهذه الحقيقة ولكن بحياء ظاهر (١٧) .

وفى نطاق الأمم المتحدة دعيت المنظمة للحضور كمراقب فى اجتماعات الاكوا ECWA « لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا » منذ ١٩٧٤ وتوالت دعوات المنظمة الى غيرها من الأجهزة والمنظمات ، منظمة العمل الدولية منذ دورتها الستين « يونيو ١٩٧٥ » ، ومؤتمر المرأة العالمى فى المكسيك فى يونيو — يوليو ١٩٧٥ . وقد مورست ضغوط عديدة من الدوائر الصهيونية ومن الولايات المتحدة لمنع اشتراك المنظمة فى عديد من المؤتمرات وانتهى الأمر فى بعض الأحيان الى تأجيل تلك المؤتمرات مثل ذلك تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذى كان مقررا عقده فى تورنتو فى سبتمبر ١٩٧٥ ، حيث تعدل الموعد والمكان (١٨) .

المبحث الثاني

منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الدولية

برزت المنظمة فى كثير من المنظمات الدولية منها الأمم المتحدة ، والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى وعدم الانحياز .

أولا ـ الأمم المتحدة :

سنعالج فى الفصل السادس بروز المنظمة فى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ويكفى أن نشير هنا الى أن ٥٦ دولة معظمها أفروآسيوية وبينها دول أوروبية تقدمت فى ١٩٧٤/٩/١٣ بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة كى تدرج على سبيل الاستعجال بندا اضافيا على جدول أعمال دورتها التاسعة والعشرين « قضية فلسطين » . وهذا البند كان يدرج دائما على جدول أعمال الجمعية العامة منذ ١٩٥٢ وفى جدول أعمال مجلس الأمن منذ ١٩٦٧ ، أما سبب الاستعجال لاضافة البند فهو كما شرحته الفقرة الرابعة من مشروع القرار أن الأمم المتحدة تحملت منذ نشأتها مسئولية تاريخية وسياسية وقانونية عن مشكلة فلسطين ، وعلى الجمعية العامة لذلك أن تنظر قضية فلسطين فى صورتها الصحيحة ، وأن تدرج بندا لها مستقلا على جدول أعمالها (١٩) .

وكانت الجمعية العامة منذ ١٩٤٨ تعالج القضية الفلسطينية على أساس حق العودة ، ثم حق تقرير المصير منذ ١٩٧٠ . ثم تحدث القرار ٣٢١٠ « اكتوبر ١٩٧٤ » عن الشعب الفلسطينى « كطرف فى القضية الفلسطينية » ، ودعا المنظمة للاشتراك فى الجلسات العامة للجمعية .

وبناء على اقتراح السنغال ، أنشأت الجمعية العامة بقرارها رقم ٣٣٧٦ « ١٩٧٦ » لجنة العشرين حول ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى ، مهمتها اعداد برنامج لتنفيذ القرار ٣٢٣٦ الخاص بالحقوق السياسية وحق تقرير المصير . وخلال ذات الجلسة أصدرت الجمعية

العلمة بناء على اقتراح مصر القرار رقم ٣٣٧٥ يطلب الى مجلس الأمن البحث في الاجراءات الضرورية اللازمة لتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بالحقوق الواردة في القرار ٣٢٣٦ . كما أن مصر هي التي سعت الى تمكين المنظمة من حضور جلسات مجلس الأمن (٢٠) .

ثانيا — المنظمة والجامعة العربية :

خلال اعداد ميثاق الجامعة دارت مناقشات بين الوفود في اللجنة السياسية الفرعية حول تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة . وساد الرأى القائل بأن فلسطين — رغم أنها غير مستقلة — يجب أن تمثل في المجلس وتشترك في أنشطته ، ومن هنا اتفق على أن يتضمن الميثاق نصا يقضى بأن يختار مجلس الجامعة ممثلا عن فلسطين للاشتراك في أعماله (٢١) .

وقد نشأت صعوبات في تطبيق هذا النص ، خاصة حول الأساس الذى يتم عليه اختيار ممثل فلسطين ، والوحدة التى لها حق تمثيل الفلسطينيين في الجامعة ، وعدد أفراد الوفد الممثل ، وأية أنشطة يشرك فيها الممثل ، وهل يكون له حق التصويت .. وقد ثارت بعض هذه المسائل في نوفمبر ١٩٤٥ خلال مناقشة مجلس الجامعة لزيارة رئيس المجلس الى فلسطين . كما ثار الخلاف بين زعماء فلسطين أنفسهم حول هذه المسائل ، واعترضت بعض الوفود على الاشتراك الكامل لممثل فلسطين في أنشطة الجامعة على أساس أن هذا الحق مقصور على أطراف الميثاق (٢٢) . بينما رأت وفود أخرى أن ملحق فلسطين نص على اشتراك الممثل في أنشطة المجلس وان كان الاشتراك على أساس استشارى ، ورأت بعض الوفود أخيرا أن اشتراكه لا معنى له مادام بغير حق في التصويت على المسائل الخاصة بفلسطين (٢٣) . وانتهى الأمر الى تشكيل لجنة لبحث موضوع التمثيل الفلسطيني في الجامعة ، حيث أوصت اللجنة بأن تمثل فلسطين في المجلس ، وتشترك في أعماله ، ويكون لها حق التصويت على المسائل التى تخصها ، وبالفعل تم تضمين هذه التوصيات قرار المجلس الصادر في ١٩٤٥/١٢/٤ الذى أشار الى أنه يجب أن تمثل فلسطين بمندوب أو أكثر ، وبما لا يزيد على ثلاثة ، وأن يشترك الوفد في كل أنشطة المجلس ،

لكنه لا يصوت الا على المسائل المتصلة بفلسطين ، وتلك التى يكون فيها قادرا على الزام فلسطين بتنفيذها . أما ممثلوا فلسطين ، فتعينهم اللجنة العربية العليا حتى يقوم مجلس الجامعة بالاختيار . واذا لم يتم مثل هذا الترشيح يقوم مجلس الجامعة بنفسه باختيارهم (٢٤) .

اثير التمثيل ووضع الممثل مرة اخرى فى مارس ١٩٤٦ عندما تلقت الجامعة مذكرة من اللجنة العربية العليا تخطرها باختيارها ثلاثة ليمثلوا فلسطين فى دورة المجلس حينذاك . وأبدت بعض الوفود شكلها فى حق اللجنة فى الاختيار لأن من اختصاص مجلس الجامعة (٢٥) كما أن بعض الوفود عارضت منح الممثل الفلسطينى حق التمثيل لتعارض ذلك مع الميثاق الذى جعل وضعه استشاريا ، ثم تقرر فى النهاية أن يكون اختيار الممثل من اختصاص المجلس ، وأن تقوم الأمانة العامة بوضع قواعد تنظم المسائل الأخرى مثل حقوق التصويت للممثل الفلسطينى (٢٦) .

فى ١٩٤٨/٩/٢٢ تشكلت حكومة عموم فلسطين لقد سلطانها الى كل فلسطين قبل الانتداب ، وضمت الحكومة المجلس الوطنى ، ومجلس الوزراء ، والمجلس الأعلى ، وقد عارضت الأردن انشاءها ، بينما اعترفت بها دول الجامعة (٢٧) ولكن مجلس الجامعة لم يحدد موقفه ، ثم تفاقم الموقف عندما هدد الأردن بالانسحاب من الجامعة اذا اشترك ممثل تلك الحكومة فى المجلس . واحتجت تلك الحكومة على عدم دعوتها لحضور اجتماعات المجلس ، ولكن الأمين العام أبلغ المجلس أن عدم دعوتها يرجع الى عدم اعتراف الجامعة بها حتى ذلك الوقت رغم اعتراف غالبية أعضاء الجامعة ، وأنه لذلك يمكن أن يحضر ممثل عن عرب فلسطين وليس عن الحكومة . وقد دعا المجلس ، بناء على اقتراح مصر تلك الحكومة لارسال ممثلها لحضور اجتماعاته (٢٨) .

ولما توقفت أنشطة حكومة عموم فلسطين ، دعى رئيسها أحمد حلمى ليمثل فلسطين فى المجلس واستمر حتى وفاته فى يونيو ١٩٦٣ ، وحل محله أحمد الشقيرى فى سبتمبر رغم معارضة بعض الدول (٢٩) .

وعندما انشئت منظمة التحرير عام ١٩٦٤ ظل رئيسها يمثل فلسطين فى مجلس الجامعة دون حقوق العضوية ، فعندما اقترح طرد تونس من الجامعة عام ١٩٦٥ أوضح المغرب وجهة نظر الاعضاء فى ان مثل هذه المقترحات من حق الأعضاء وفق الميثاق (٣٠) .

وقد كان لفلسطين وجدها حق التمثيل فى مجلس الجامعة بوصفها مراقبا دون سائر الدول العربية الأخرى غير المستقلة ، حيث كان تمثيل فلسطين أمرا اجباريا يتعين على المجلس قبوله ، بينما كانت دعوة ممثلى الدول المشار اليها أمرا يخضع لتقدير المجلس (٣١) . وقد سار العمل على أن يشترك ممثل فلسطين فى كل الأمور التى تثار فى المجلس وليس فقط فى المسائل المتعلقة بفلسطين ، وان كان اشتراكه لم يقترن بحقه فى التصويت الذى ظل حكرا على الأعضاء وفق المادة السابعة من الميثاق (٣٢) .

وهكذا توالى على تمثيل فلسطين فى الجامعة ثلاثة هيئات هى : اللجنة العربية العليا ، وحكومة عموم فلسطين ، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

فكانت الهيئة تمثل غالبية الأحزاب والأطراف الفلسطينية عندما كانت فلسطين تحت الانتداب ، حيث تشكلت الهيئة فى ابريل ١٩٣٦ ، باندماج ست من الأحزاب . وكانت تمثل الفلسطينيين العرب فى كل الأمور المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية ، واعترفت بها انجلترا بذلك ، وكانت تدعى بهذه المثابة فى كل المحافل التى تثار فيها المشكلة الفلسطينية ، ومنها حضور مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن عام ١٩٣٩ حول فلسطين ، وتمثيل الفلسطينيين فى مؤتمر الاسكندرية التحضيرى السابق على انشاء الجامعة العربية ، ولكن دون حق التصويت ، كما أن وفد الهيئة عرض القضية عام ١٩٤٧ أمام الجمعية العامة ، حيث كانت الهيئة فى نظر انجلترا ممثل الفلسطينيين العرب مثلما كانت الوكالة اليهودية تمثل اليهود (٣٣) . واستمرت الهيئة تمثل الجانب العربى بعد قيام اسرائيل ، وهى التى دعت الى المؤتمر الوطنى فى غزة فى سبتمبر ١٩٤٨ الذى تمخض عن انشاء حكومة عموم فلسطين . ويرى البعض (٣٤) أن قيام تلك الحكومة لم ينه الهيئة ، اذ ظلت الى جانبها ، ودليلهم على ذلك أن الهيئة هى التى طلبت

من الجمعية العامة أن تشترك فى نظر تقرير الوسيط الدولى فى اكتوبر ١٩٤٨ أمام اللجنة الاولى ، وأن الهيئة ظلت لسنين طويلة بعد ذلك تعتبر نفسها الممثل الشرعى للفلسطينيين .

ويبدو لنا أن الاعتراف الأوسع داخليا وخارجيا بالهيئة العربية العليا بحكومة عموم فلسطين ، هو الذى أبقى على الأولى ، لكن لا يتصور استمرار الجهازين معا ، فاما أن تنسحب الحكومة الهيئة أو أن وجود الحكومة ظل ضعيفا لا يسمح بأن تتوارى الهيئة . والأرجح أن الحكومة حلت محل الهيئة على الأقل فى مجلس الجامعة ، ولكن ضعف الاعتراف الدولى بها عجل بانتظارها فى سبتمبر ١٩٥٢ .

أما منظمة التحرير فقد أصبحت الممثل الرسمى للفلسطينيين العرب عام ١٩٦٤ دون أن تعتبر وريثا لحكومة عموم فلسطين (٣٥) . وظلت تتمتع بوضع المراقب حتى قبلت فلسطين كدولة عضو فى الجامعة والمنظمة بمثابة حكومة تمثلها عام ١٩٧٦ .

ثالثا — منظمة التحرير ومنظمة المؤتمر الاسلامى :

مر وضع منظمة التحرير فى منظمة المؤتمر الاسلامى بمرحلتين فى الأولى كانت مراقبا ، وصار لها فى المرحلة الثانيـة مقعد عضـو كامل العضوية .

ففى مؤتمر القمة الاسلامى الأول الذى انعقد فى الرباط فى سبتمبر ١٩٦٩ دعيت المنظمة لحضوره كمراقب . كذلك حضرت المنظمة كمراقب فى المؤتمر الوزارى الاسلامى الأول فى جدة فى مارس ١٩٧٠ ، وفى المؤتمر الوزارى الثانى فى ديسمبر ١٩٧٠ ، وأخيرا فى المؤتمر الوزارى الثالث فى جدة فى مارس ١٩٧٢ وهو المؤتمر الذى أقر مشروع ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى ، وبدأ به عمل المنظمة رسميا (٣٦) .

ثم جاء التحول من وضـع المراقب الى وضع العضـوية الكاملة لفلسطين فى القمة الاسلامية الثانية فى لاهور بباكستان فى فبراير ١٩٧٤ حيث صارت فلسطين دولة تمثلها حكومتها منظمة التحرير الفلسطينية (٣٧) بل صار لفلسطين مركز مرموق ، فصارت عضوا فى عدد كبير من اللجان

فى المنظمة ، وصار رئيس المنظمة بحكم منصبه نائبا اول لرئيس القمة الاسلامية ، وهذا الوضع امر طبيعى اذ أن منظمة المؤتمر الاسلامى قامت أصلا لنصرة قضية القدس والقضية الفلسطينية ، وانشغلت فى الجزء الأعظم من عملها بذلك (٣٨) .

وقد اعتبرت منظمة المؤتمر الاسلامى أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى قبل أن يتقرر وذلك فى الاطار العربى فى قمة الرباط عام ١٩٧٤ ، كما تضمنت القرارات الاسلامية المبكرة مساندة القضية والمنظمة باشكال مختلفة .

ففى المؤتمر الوزارى الاسلامى الثانى فى كراتشى « ديسمبر ١٩٧٠ » وكانت منظمة التحرير لاتزال مراقبا ، تضمن البيان الختامى للمؤتمر « تكثيف الدعم السياسى والمعنوى والمادى لشعب فلسطين فى كفاحه المشروع من أجل التحرير (٣٩) » . كما تضمن فى موقع آخر مناشدة الأعضاء « تسهيل اقامة تمثيل لحركة تحرير فلسطين لدى البلدان الاسلامية (٤٠) » .

وفى المؤتمر الوزارى الثالث فى جدة فى مارس ١٩٧٢ سمح للوفد الفلسطينى بالتحدث عن حقوق الشعب الفلسطينى ، ومساعدته ليتمكن من تحرير بلاده ، وأيد المؤتمر ذلك (٤١) .

غير أن الاشارة الصريحة الى تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى جاءت صراحة لأول مرة فى المؤتمر الوزارى الرابع فى مارس ١٩٧٣ حيث قرر المؤتمر (٤٢) ، اعتبار المنظمة الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، كما قرر المطالبة بفتح مكاتب للمنظمة فى الدول الأعضاء ، وفتح مكاتب للمتطوعين فى صفوفها (٤٣) .

ثم اكدت القمة الاسلامية الثانية فى لاهور « فبراير ١٩٧٤ » مجددا أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى فى نضاله المشروع (٤٤) .

ثم تأكدت الصفة التمثيلية بعد ذلك بشكل ثابت في المؤتمرات التالية ، الوزارية والقمة ومثالها المؤتمر الوزاري الخامس ١٩٧٤ (٤٥) والمؤتمر الوزاري السادس ١٩٧٥ (٤٦) .

هكذا تضافر العالم وخاصة الثالث منه في مختلف تجمعاته ومنظماته ومحافله وأجمع على الاعتراف بمنظمة التحرير ودعم رسالتها على المستوى الدولي ، واتضح ذلك من سجل التصويت في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، والمنظمات الاقليمية التي تضم معظم هذه الدول وهي الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وكلها تنتظم في حركة عدم الانحياز التي تضم أيضا دولا في أوروبا «يوغوسلافيا» وأمريكا اللاتينية وآسيا مما يقع خارج نطاق المنظمات الاقليمية المشار اليها .

هذا الموقف المتكرر بشكل متواتر وجماعي في هذه المحافل جميعا والذي يتضمن تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني ، وتمثيل المنظمة ، مقابل مناهضة اسرائيل وتصرفاتها ، أحد الشواهد والقرائن الهامة على دعم مركز المنظمة الدولي .

هوامش الفصل الخامس

(١) راجع :

Sanford Silverberg, the PLO in the UN. implications for international law and relations, Israel law Review, Vol 12, No. 3, 1977, p. 369.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع .

(٥) نفس المرجع .

(٦) نفس المصدر ، ص ٣٧٢ .

(٧) القرار رقم ١ للمؤتمر المذكور ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .

(٨) نفس المرجع .

(٩) نفس المرجع ، ص ٣٧٤ هامش ٤٨ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٣٧٨ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٣٧٩ .

(١٢) نفس المرجع

(١٣) نفس المرجع

(١٤) المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٣٨٣ .

(١٦) نفس المرجع ، ص ٣٨٢ .

(١٧) راجع على سبيل المثال المرجع السابق ، ص ٣٨٩ وانظر رأيا معارضا فى :

O' Brien, the PLO in International law, Boston Un. Int. law Jaurnal, Vol 2, 1984, p. 392, especially note 166,

(١٨) سانفورد ، المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .

(١٩) أنظر المرجع السابق ، ص ٣٧٢ — ٣٧٣ .

(٢٠) التفاصيل فى المرجع السابق ، ص ٣٨٨ .

(٢١) حسونة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٤ — ٢٦٥ .

(٢٣) نفس المرجع ، ص ٢٦٥ .

(٢٤) نفس المرجع .

(٢٥) نفس المرجع .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(٢٧) نفس المرجع .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

(٢٩) التفاصيل فى المرجع السابق .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(٣٢) نفس المرجع

(٣٣) راجع مزيدا من التفاصيل فى المرجع السابق ، ص ٢٨٨ وما بعدها.

(٣٤) حسونة ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .

(٣٥) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٣٦) أنظر التفاصيل بكتابنا (تحت الطبع) « أصول التنظيم الاسلامى».

(٣٧) القرار رقم ٢/١ — ق أ . أنظر بيانات وقرارات القمة والخارجية الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى — جدة (بدون تاريخ) ، صفحة ٦٧ .

(٣٨) كتابنا سالف الاشارة اليه « أصول التنظيم الدولى الاسلامى » خاصة الفصلين الثانى والسابع . وانظر أيضا المادة ٥/١/٢ من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى .

(٣٩) البند ١٠/أ من البيان الختامى .

(٤٠) البند ١٠/ب من البيان الختامى ، بيانات وقرارات ، مرجع سابق ، صفحة ١٤ .

(٤١) البيان الختامى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٤٢) القرار ٤/١ — المؤتمر الوزارى .

(٤٣) القرار ٤/١ الفقرة ٣/١ . المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٤٤) القرار ٢/١ — ق أ الفقرة العاملة ٣/١ ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٤٥) القرار ١٠/٥ — س الفقرتان الرابعة والخامسة ، المرجع السابق صفحة ٩٠ .

(٤٦) القرار ٦/٢ — س الفقرتان الرابعة والخامسة ، المرجع السابق ، صفحة ١٢٣ .